ترحيل المهاجرين لم يوقف تدفق الموجات غير النظامية (Getty)

بلا أوراق رسمية يعلق ملايين المهاجرين غير القانونيين في أميركا، إذ يدفعون ثمن تحقيق أحلامهم من صحتهم، خاصة أنهم يقبلون الاستغلال من أجل عمل يوفر لقمة العيش، مهما كانت مغمسة بالإساءة التي لا يمكنهم الشكوى منها

عالقون في الحلم الأميركي

حياة في الظل للمهاجرين بلا أوراق

واشنطن ـ **سميرة بلعكري**

اضطر الثلاثيني التونسي أحمد محفوظي إلى التداوي بالأعشاب والطرق البدائية، بعدما عجز عن دفع 1400 دولار قيمة الكشف الطبي والتحاليل اللازمة لعلاجه، في مستشفى بولاية أريزونا جنوب غربي أميركا، من التهاب أصابه في الجهاز التناسلي، إذ يفتقر إلى تأمين صحي كونه مقيماً غير قانوني منذ أن دخل إلى البلاد قبل أربعة أعوام كسائح، وقرر عدم المغادرة.

وفي كل يوم يدفع محفوظي ثمن قراره بالهجرة غير الشرعية كما يقول، إذ عليه القبول بأي عمل حتى ولو كان في ظروف صعبة وبأجر متدن، متحتملاً جميع الآلام النفسية والجسدية، ولا تنفصل معاناته عما يكابده المهاجرون المقيمون بشكل غير قانوني، إذ تتعقد حياتهم وبشكل خاص في حالة المرض، بحسب ما يوثقه تقرير صدر في 17 أيلول/ سبتمبر 2023، عن منظمة Kaiser Family Foundation (مختصة بالأبحاث في مجال السياسات الصحية)، بعنوان حقائق مفتاحية عن التأمين الصحي للمهاجرين.

ويعيش 21,2 مليون مهاجر في أميركا بلا جنسية، ويشمل هذا الرقم المقيمين بشكل غير قانوني، ومن بين الرقم الإجمالي 50% ليس لديهم تأمين صحي، بحسب التقرير السابق، كما يصطدمون بمصاعب تُقيد حصولهم على عمل، إلى جانب انعدام حريتهم في التنقل بين الولايات وإلى خارج أميركا، وهو ما يؤكده ديبو غاندي، والذي شغل سابقاً منصب كبير مستشاري الهجرة باللجنة القضائية في مجلس الشيوخ، ويعمل حالياً مديراً في قسم سياسات الهجرة في مركز التقدم الأميركي (بحثي مقره واشنطن)، مؤكداً أن الظروف الحقيقية التي يعيشها هؤلاء تتناقض كلياً مع الاعتقادات الشائعة وسط المجتمع الأميركي بأن المهاجرين يستفيدون من امتيازات عديدة، لأن شرائح واسعة منهم لا تحصل على أية مساعدات.

تباين المواقف والإحصائيات تجاه المهاجرين

تختلف تسمية المقيمين بطرق غير قانونية باختلاف توجه مراكز الدراسات والمنظمات الحقوقية أو البحثية، إذ تطلق عليهم المتعاطفة مع حالتهم وظروفهم تسمية «المهاجرين غير المسجلين Undocumented immigrants»، بحسب توضيح غاندي، بينما تختار المنظمات المحافظة مثل اتحاد إصلاح نظام الهجرة الأميركية FAIR، وهي منظمة تهدف للحد من تدفقات الهجرة، تسمية «الأجانب غير الشرعيين Illegal aliens». وينعكس الاختلاف بين التوجهين الليبرالي والمحافظ على إحصائيات أعداد المهاجرين، كما يوضح إيرا ميهلمان، مدير الإعلام في اتحاد إصلاح نظام الهجرة الأميركية لـ «العربي الجديد»، قائلاً إن «العدد الموثق للأجانب غير الشرعيين فاق 16 مليوناً خلال عام 2023، بينما كان العدد في تقرير نشره مركز التقدم الأميركي، في 14 يونيو/ حزيران 2021، بعنوان الجنسية للمهاجرين غير الشرعيين من شأنها أن تعزز النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة، نحو 10,4 ملايين مهاجر غير مسجل في عام 2021، بمن فيهم الأطفال». في المقابل قدر تقرير حول حجم وأصول السكان المهاجرين غير الشرعيين في الولايات المتحدة الأميركية، صدر في 13 سبتمبر/ أيلول 2023، عن معهد سياسات الهجرة MPI (يدعم سياسات الهجرة الليبرالية)، العدد بـ 11,217 مليون مهاجر في 2021، من بينهم 7,426 ملايين، أي 66% من إجمالي العدد، ينحدرون من المكسيك ودول أميركا الوسطى، و1,204 مليون، أي ما نسبته 11% من قارة آسيا، و1,050 مليون، ما يشكل 9% ينحدرون من دول أميركا الجنوبية، بينما قدر عدد القادمين من أستراليا وكندا وأوروبا بـ 780 ألفاً، أي ما يعادل 7%، وعدد القادمين من دول الكاريبي 436 ألفاً، أي 4% من إجمالي العدد، في حين بلغ عدد المهاجرين من الدول الأفريقية 321 ألف مهاجر، أي 3% من إجمالي العدد.

إعانات أم ضرائب؟

يرى غاندي أن لدى الملايين من مخالفي قوانين الهجرة مؤهلات تسمح لهم بالمساهمة في بناء الأمة، وأن تجنيسهم فيه فائدة لهم وللاقتصاد الأميركي كذلك. «فالمهاجرون غير النظاميين شكّلوا 4,6% عام 2021 من القوة العاملة في البلاد»، وفق ما رصده تقرير: «ما نعرفه عن المهاجرين في الولايات المتحدة» الذي نشره مركز بيو للأبحاث في 16 نوفمبر/ تشرين الثاني 2023.

«علاوة على ذلك، فإن المهاجرين غير الشرعيين يزيدون القوة الشرائية كونهم من المستهلكين، وتسهم أسرهم بدفع 79,7 مليار دولار من الضرائب الفيدرالية، و41 مليار دولار من ضرائب الولايات والضرائب المحلية، ويملكون 1,6 مليون منزل ويدفعون سنوياً 20,6 مليار دولار لأقساط الرهن العقاري، ويساهمون بـ 49,1 مليار دولار في سوق إيجارات المنازل»، بحسب تقرير نشره مركز التقدم الأميركي في الأول من فبراير 2022 بعنوان: لماذا إغاثة المهاجرين مهمة؟ ويضيف التقرير أن العمال غير القانونيين ورغم عدم أهليتهم للاستفادة من برامج الضمان الاجتماعي إلا أنهم يدفعون تكاليفها السنوية.

هذه المساهمة ينفيها اتحاد إصلاح نظام الهجرة الأميركية الذي تشير بياناته إلى أن المهاجرين غير النظاميين يدفعون سنوياً 31,4 مليار دولار فقط ضرائب محلية وفيدرالية، وفي المقابل تنفق عليهم الحكومة ما قيمته 182,1 مليار دولار من عائدات دافعي الضرائب الأميركيين، بخسارة حكومية سنوية 150,7 مليار دولار، وهو ما يعبر عنه ميهلمان بقوله: «دفع المهاجر غير القانوني بعض الدولارات ضريبة لا يبرر وجوده ولا يخدم الاقتصاد، إذ يستفيدون من الإعانات الحكومية ويدخل أولادهم المدارس العامة مجاناً».

88 ألف أمر ترحيل بحق مهاجرين غير قانونيين منذ مطلع 2024

تتباين المخاطر التي يتعرض لها المقيمون بشكل غير قانوني على حسب الولاية

خطر الترحيل

يتجنّب المقيمون بشكل غير قانوني في أميركا الوقوع في مخالفات قد تؤدي لترحيلهم، لأن أي أمر من قبيل القيادة بدون رخصة، وغيرها من المخالفات التي قد تؤدي لتدخل الشرطة، يمكن أن تسفر بالنهاية عن ترحيلهم، «لكن إن حافظوا على التزامهم فعلى الأغلب لا أحد سيعترض طريقهم»، بحسب ما يوضحه المحامي أشرف العليان والذي يدير مكتب السيف لخدمات الهجرة في ولاية شيكاغو.

غير أن ظروف حياتهم والاستغلال والإساءة التي يتعرضون لها، أثناء عملهم بشكل غير قانوني، قد تؤدي إلى وقوع حوادث تستدعي تدخل الشرطة، كما حدث مع الموريتاني محمد الذي طلب الاكتفاء بذكر اسمه الأول تجنباً لأي إشكاليات قانونية، إذ دخل في مشادة مع صاحب عمله في محطة لبيع المحروقات في ولاية ميسيسيبي جنوب البلاد، بسبب المعاملة السيئة والسب والشتم، كما كان رب عمله يدفع له 8 دولارات كأجر يومي بدلاً من 12 دولاراً في الساعة، وهو الحد الأدنى وفق قوانين الولاية، على الرغم من كونه من أصول عربية، وانتهى الحال إلى اشتباك الطرفين، ما استدعى حضور عناصر من الشرطة الذين يعتبرون زبائن لدى المحطة، وعلى دراية بوضعية العاملين فيها، وتدخلوا لحل القضية ودياً كما يروي محمد لـ«العربي الجديد»، مؤكداً عدم إمكانية تقديم شكوى كونه مقيماً بشكل غير شرعي.

ما هي حقوق المقيم بشكل غير قانوني؟

يحق للمقيم بطريقة غير قانونية أن يلتزم الصمت، ويتجنب الخوض في تفاصيل وضعيته، في حال تم توقيفه من طرف رجال الشرطة، أو مصالح الهجرة، إلا في حال كان التوقيف على الحدود أو في المطارات، وإذا طلب أحد أعوان الهجرة رؤية وثائقه الثبوتية فعلى المهاجر تقديمها، أما في حال عدم حيازتها، فيكتفي بالقول بأنه لا يملكها، وإذا طُلب منه الخضوع للتفتيش، يمكنه أن يرفض ذلك، لأن أعوان الهجرة ليس لديهم الحق في تفتيش الأشخاص أو أغراضهم دون موافقتهم، وفي حال توقيف المعني أثناء القيادة، يمكنه الاكتفاء بتقديم رخصة السياقة، ووثيقة تسجيل السيارة وتأمينها، والاحتفاظ بحق عدم الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بوضعيته القانونية، بحسب مقال بعنوان: «اعرف حقوقك - حقوق المهاجرين بغض النظر عن وضعيتك كمهاجر فإنك تتمتع بالحقوق المكفولة بموجب الدستور»، والمنشور على الموقع الرسمي للاتحاد الأميركي للحريات المدنية (منظمة حقوقية مستقلة).

واتجهت بعض الولايات إلى منح المقيمين بشكل غير قانوني تسهيلات، إذ قررت خمس عشرة ولاية، بينها نيويورك ونيوجيرسي، في ديسمبر/ كانون الأول عام 2019، منح المقيمين بشكل قانوني بطاقة هوية تستخدم في سائر أنحاء البلاد، وكانت واشنطن أول ولاية تمنح رخص قيادة لغير الحائزين على أوراق إقامة قانونية منذ عام 1993، واتبعت 14 ولاية الإجراء ذاته، من بينها ولاية نيوجيرسي التي صادق حاكمها الديمقراطي فيل مورفي على قانون يتيح الأمر عام 2019.

ورغم بعض التسهيلات، يبقى شبح الترحيل يطارد المقيمين بشكل غير قانوني، إذ سجلت محاكم الهجرة الأميركية 844,333 قضية جديدة منذ مطلع يناير/ كانون الثاني 2024، وأصدر قضاة الهجرة أوامر الترحيل والمغادرة الطوعية في 34,4% من القضايا المكتملة، بإجمالي 88,015 أمر ترحيل، وجاءت أوامر الترحيل في 0,29% من القضايا فقط بناء على نشاط إجرامي تزعم السلطات أن المهاجر ارتكبه، بحسب بيانات غرفة تبادل معلومات الوصول إلى سجلات المعاملات TRAC، وهي منظمة لجمع البيانات، تابعة لجامعة سيراكيوز في نيويورك.

ورغم أن سياسة ترحيل المخالفين لقوانين الإقامة أثبتت عدم فاعليتها، بحسب ما يراه غاندي، إلا أن أميركا مستمرة فيها، «والأجدى هو إعادة النظر في قوانين الهجرة التي لم تُعدل منذ صدور قانون إصلاح ومراقبة الهجرة عام 1986، وليس ترحيلهم»، بينما يخالفه في ذلك ميهلمان، والذي يرى أن السماح للمهاجرين غير القانونيين بالبقاء في البلاد والتكفل بمساعدتهم يشجعان آخرين على عبور الحدود الأميركية بطرق غير شرعية.